الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ٨٦

الخميس، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش ..... (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيك (بالاو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٣٥ من جدول الأعمال

الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

تقرير الأمين العام (A/67/869)

مشروع القرار (A/67/L.68)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا ليعرض مشروع القرار A/67/L.68.

السيد ماخاروبليشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني اليوم أن أعرض مشروع القرار بشأن ”حالة المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا“، الوارد في الوثيقة A/67/L.68، ملتمساً تأييد الجمعية للاعتراف مرة أخرى بحق جميع الاشخاص المشردين قسرا إلى مكانهم الأصلي بصورة طوعية وآمنة وكريمة، وإعادة تأكيد احترام حقوق الملكية، وإعلان عدم قبول التغييرات الديمغرافية القسرية.

قبل عام، اتخذت الجمعية العامة إجراء حازما لكفالة حقوق الأشخاص المشردين قسرا وفقا للقانون الإنساني الدولي، وكلّفت الأمين العام بإعداد تقرير عن المسألة (انظر القرار ٢٨٣/٦٦). كما كان الحال في السنوات السابقة، فإن التقرير الحالي للأمين العام ينص على ما يلي:

”لم يلاحظ وجود أي تغييرات كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق باللاجئين والمشردين داخليا الذين يمارسون حقهم في العودة، و لم يتم تسجيل أي حالات تشريد جديدة واضحة.“ (A/67/869، الفقرة ٤).

وبحرمان أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخصاً مطروداً من الوصول إلى ديارهم، فمن واجبنا أن نطالب باحترام حقوقهم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأساسية وأن نؤكد على المبادئ التي نؤيدها في هذه القاعة، وفي الواقع سنواصل القيام بذلك إلى أن تتحقق شروط العودة الطوعية والآمنة والكريمة ودون عوائق.

إن مشروع القرار ذو طابع إنساني بحت. ولا يعني تأييده الوقوف في صف أحد الطرفين. فتركيزه الحصري على حقوق الإنسان كان اختيارا متعمدا من أجل تجنب المضاربة السياسية عند النظر في الحقوق الأساسية للمشردين. وهناك الكثير مما يمكن أن يقال عن نشأة وتطور الصراع الذي أدى إلى تشريد مئات الآلاف، والأهم من ذلك، إلى موجات من التطهير العرقي للجورجيين والأبخاز واليونانيين والأرمن والأوسيتيين وغيرهم، سواء كانوا مسيحيين أو يهود أو مسلمين. ومع ذلك، فليس هذا هو ما أعد بشأنه مشروع القرار اليوم.

إن الجوانب السياسية والعملية للصراع وتسويته هي موضوع مباحثات جنيف الدولية التي تتوسط بشأنها الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي عملا باتفاق وقف إطلاق النار المؤلف من ست نقاط الصادر بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وتلتزم جورجيا بتلك المباحثات وبمبدأ عدم استخدام القوة، وهو عهد قطعه بلدي وكرر تأكيده من جانب واحد في مناسبات عديدة على أعلى مستوى، بما في ذلك في رسالة من رئيس بلدنا إلى الأمين العام. وسوف تواصل جورجيا مشاركتها في تلك المحادثات بحسن نية.

ومع ذلك، فأيا كانت نتيجة مباحثات جنيف، ينبغي ألا يختطف البعد السياسي للمحادثات التركيز على حقوق الإنسان الأساسية للأشخاص المعنيين. وفي الواقع، وكما قال بحق التقرير السابق للأمين العام،

”الحق في عودة المشردين داخليا وممارسة ذلك الحق لا يمكن ربطهما بشكل مباشر بالمسائل السياسية أو إبرام اتفاقات السلام. ويلزم الاعتراف بالعودة كحق من حقوق الإنسان وكقضية إنسانية يجب معالجتها بغض النظر عن أي تسوية للنزاع الذي نشأت عنه الحالة“ (A/66/813، الفقرة ٣٤).

ولذلك، فمشروع القرار المعروض علينا، لا يعد أداة سياسية ترمي إلى عرقلة المفاوضات الجارية – كما حاول أحد الوفود مرارا وتكرارا وبصورة مضللة الإيحاء بذلك – ولكنه يشكل القاعدة الأساسية لاحترام جميع حقوق الإنسان لأولئك المطرودين من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي بتشجيع المشاركين في محادثات جنيف على مضاعفة جهودهم لضمان احترام حقوق الإنسان وتهيئة الظروف التي تؤدي إلى عودتهم الطوعية والآمنة والكريمة. وللأسف، ونظرا إلى البيئة السائدة واستمرار المباحثات بين الأطراف، فإن وضع الجدول الزمني الشامل وتصميمه لا يزالا عالقين. وتحقيقا لهذه الغاية، يدعو الأمين العام المشاركين في مباحثات جنيف إلى المشاركة البناءة بشأن هذه المسألة، بناء على القانون الدولي والمبادئ ذات الصلة.

وعلى مر السنين، اتخذت حكومة جورجيا خطوات واسعة لحماية حقوق المشردين وفقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي من خلال تحسين معيشتهم في مستوطنات جديدة في مراكز أعيد إصلاحها وخصخصتها ومن خلال المساعدات المالية. وقد وضعت الدولةاستراتيجيتنا بشأن المشردين داخليا وخطة العمل ذات الصلة بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، بهدف إيجاد حلول دائمة للسكن والحصول على الخدمات الاجتماعية. وفي العمل على تعزيز تنفيذ خطة العمل، لم تدخر الحكومة أي جهد للتخفيف من المعاناة التي يسببها الطرد، بما في ذلك تخصيص مزيد من الموارد المالية في ميزانيتها لعام ٢٠١٣.

كما تعمل جورجيا على تعزيز تدابير بناء الثقة، لا سيما من خلال الدعم القوي والمشاركة النشطة في الآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها، وتيسير الاتصالات بين الناس في

الجانبين وقد أدت هذه التطورات المثيرة للقلق على أرض الواقع إلى زيادة شواغلنا. أما عمليات تركيب الأسلاك الشائكة المكثفة مؤخرا على طول خط احتلال تسخينفالي فقد اضطرت السكان المحليين إلى ترك أماكن إقامتهم، وبالتالي إيجاد تهديد بموجة جديدة من المشردين داخليا. وسوف نعمل على منع هذه الأنشطة غير المشروعة ومنع وجود حالات تشريد جديدة.

ومن الجوانب الهامة لمشروع قرار اليوم دعوته لوصول الأطراف الإنسانية الفاعلة دون عوائق إلى السكان المشردين والمقيمين في المناطق المتأثر بالمنازعات. وما يجعل الدعوة أكثر إلحاحا عدم وجود أية آلية رصد ذات ولاية دولية في تلك المناطق. وفي حالة وجود ما يحول دون دخول رقيب دولي إلى كل من المنطقتين الجورجيتين، فمن المهم أن نضاعف جهودنا لكفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

وأود أن أختتم بياني بالقول بأننا – بصفتنا الجمعية العامة للأمم المتحدة – الأقدر على الاستجابة للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي والدفاع عن احترام حقوق الإنسان. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإنني أحث الجمعية على أن تبعث برسالة قوية دعما لمئات الآلاف من المشردين قسرا وأن تصوت مؤيدة مشروع القرار.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إنها الآن السنة السادسة على التوالي التي يتم فيها عرض مشروع النص المعروض اليوم (A/67/L.68) إلى الجمعية العامة. ويعلن مقدموه دائما أنهم إذ يقومون بتعزيز هذه المبادرة فإن دافعهم هو احتياجات أولئك الذين – نتيجة الأحداث المأساوية المعروفة جيدا – حرموا من ديارهم وحياتهم وأجبروا على ترك أماكن إقامتهم الدائمة. ومع ذلك، فعلينا أن نستنتج بأن النص الحالي – مثل النصوص التي سبقته – مسيس للغاية. وكما هو الحال في السابق، فقد أعد النص خارج سياق الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة في المنطقة. وبالتالي، فإن عنوان مشروع القرار نفسه وعدد من المواقف الواردة في النص يدفعا بفكرة انتماء أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية لجورجيا، وهو ما لا يأخذ في الاعتبار وجود أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في منطقة الدول المستقلة.

ولئن كان مشروع القرار يدعي بأنه يهدف إلى تسوية حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، فإنه في الواقع ليس إلا تعقيدا لعملية المفاوضات الصعبة بالفعل في إطار مباحثات جنيف. وبالمصادفة، فإنها النموذج الفعال الوحيد للمفاوضات بين ممثلي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية من جهة وجورجيا من جهة أخرى، بما في ذلك المسائل الإنسانية وحالة اللاجئين والمشردين داخليا.

ونحن جميعا ندرك جيدا إحجام جورجيا المتعنت عن إبرام اتفاقات ملزمة قانونا بشأن عدم استخدام القوة مع أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وفي ضوء هذه الخلفية، فإن الدعوة إلى جميع المشاركين في مباحثات جنيف لتكثيف جهودهم من أجل إقامة سلام دائم والالتزام بتدابير قوية لبناء الثقة تبدو ديماغوجية. وإن تم اقتراح مناقشة هذا الموضوع في نيويورك – كما يشير مشروع القرار – فمن الضروري دعوة ممثلي الجانبين الأبخازي والأوسيتي الجنوبي. فلن يكون لهذه المناقشة معنى إلا بمشاركتهما. فهي ببساطة تستحيل بدونهما.

ويتناول مشروع القرار مجددا وضع جدول زمني بشأن عودة جميع المشردين داخليا، وتجاهل موقف الأمين العام، الذي أعرب مرارا وبوضوح في تقاريره ذات الصلة عن استحالة هذه الخطوة في هذه المرحلة. ومن ثم، فلدينا محاولة من جديد للرهان على مصائر الآلاف من المواطنين من جورجيا وأبخازيا وأوسيتيا وغيرها من الجنسيات ممن عانوا نتيجة السياسات العدوانية ذات النظرة القاصرة للسلطات الجورجية.

والاتحاد الروسي على قناعة بأن مشروع القرار الذي قدمته جورجيا إلى الجمعية العامة لن يسهم في تطبيع الحالة في المنطقة أو إلى بناء الثقة بين أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية من جهة وجورجيا من جهة أخرى، وهو شرط أساسي – من بين أمور أخرى – لتسوية مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا الناجمة عن السياسات المتهورة التي توجت هجوم جورجيا المسلح على تسخينفالي السلمية في ليلة ٧ و ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨ كما نعلم جميعا.

وعلى أساس ما ذكر آنفا، يطلب وفد الاتحاد الروسي التصويت على مشروع القرار A/67/L.68 وينوي التصويت اعتراضا عليه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد في المناقشة بشأن هذا البند.

ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/67/L.68 المعنون ”حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا“.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد هيرزنسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد مرت خمس سنوات منذ أن اعتمدت الجمعية العامة قرارها الأول بشأن حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا (القرار ٢٤٩/٦٢). ومما يؤسف له أن العديد من التحديات الأمنية والإنسانية وفيما يتعلق بحقوق الإنسان لا تزال دون حل في منطقة أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

وبولندا على اقتناع بأن الشواغل الإنسانية للسكان المتضررين، بمن فيهم المشردون داخليا تمثل أولوية في ظل الحالة الراهنة. ويتعين التصدي لتلك المسألة بغض النظر عن الخلافات السياسية بين الجهات الفاعلة في المنطقة. وفي ذلك الصدد، تكرر بولندا تأييدها الثابت لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

ونحن ما زلنا نرى أن مناقشات جنيف تعتبر محفلا هاما لتعزيز الاستقرار في المنطقة ولإحراز تقدم في الحالة الأمنية والإنسانية وغيرها من التحديات المتبقية، على النحو الذي ذكره الأمين العام نفسه في آخر تقرير له (A/67/869) الصادر في أيار/مايو ٢٠١٣. ويؤكد مشروع القرار A/67/L.68 بحق على ضرورة تكثيف المحادثات الحالية من أجل كفالة احترام حقوق الإنسان وتهيئة الظروف لعودة المشردين واللاجئين داخليا إلى أماكنهم الأصلية. ونعرب عن تقديرنا لدور التقارير السنوية المقدمة من قبل الأمين العام، وفقا لقرارات الجمعية العامة. ونحن واثقون من أن تلك التقارير تمثل أداة مفيدة لأن يكون المجتمع الدولي على علم بالحالة في الميدان. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، فقد قررت بولندا التصويت مؤيدة لمشروع القرار، كما فعلت في السنوات السابقة.

السيد كولغا (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة لتكرار وتعزيز الرسالة الواردة في مشروع القرار A/67/L.68 الذي عرضه ممثل جورجيا اليوم. وللأسف فأن يظل مشروع القرار ذاته تقريبا، الذي يحتوى على نفس الدعوات إلى تحسين الحالة مدرجا في جدول أعمالنا لمدة ست سنوات على التوالي، إنما يوضح بجلاء أن الحالة قد ظلت كما هي عليه في الميدان دون أن يطرأ عليها أي تغيير.

بل إن الحالة قد تدهورت نحو الأسوأ في الأشهر الأخيرة، لتضع بذلك عوائق إضافية أمام صون حقوق الأشخاص المشردين داخليا. وما زلنا نشعر بالقلق بشكل خاص إزاء زيادة أنشطة التسييج على طول المناطق المتاخمة لخط الحدود الإدارية.

ويتسم مشروع القرار A/67/L.68 بكونه إنساني الطابع وسنصوت مؤيدين له. ويستند قرارنا إلى التزامنا القوي والطويل الأمد بالمبادئ الإنسانية الأساسية، بما في ذلك حق العودة وحقوق الملكية، ووصول المساعدات الإنسانية. فنحن نتكلم هنا اليوم عن البشر وعن حياتهم. وهذا لا يمكن أن يوصف بأنه ”تسييس“ للمسألة.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نغفل حقيقة أن التشريد الداخلي في جورجيا قد تسببت فيه وما يزال مستمرا بفعل مسائل سياسية معقدة لم تحل. وترى إستونيا أن مسألة المشردين داخليا تقتضي مواصلة الاهتمام الدولي، فضلا عن أن التصدي لها بصورة عاجلة هما وحدهما اللذان يسهمان في إيجاد حل للصراع. وفي ذلك السياق، أود أن أؤكد على أهمية مناقشات جنيف وضرورة المشاركة المستمرة، علاوة على الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تلك المناقشات.

ويغتنم وفد بلدي أيضا هذه الفرصة ليكرر دعمه الثابت لأمن جورجيا واستقرارها، استنادا إلى الاحترام الكامل لمبادئ الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية. أخيرا وليس آخرا، نود أن ندعو الآخرين للانضمام إلينا والتصويت مؤيدين لمشروع القرار.

السيد يانوكا (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): تنظر إسرائيل بصورة إيجابية إلى استراتيجية جورجيا الرامية إلى المشاركة عبر التعاون، لكونها استراتيجية تهدف إلى بناء الثقة بين مجتمعات محلية تعاني من انقسامات داخلية. وتود إسرائيل أن تغتنم هذه الفرصة لتكرر مرة أخرى دعمها واعترافها بسلامة جورجيا الإقليمية. ولا تؤيد إسرائيل أو تعترف بالإعلان من جانب واحد عن استقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ونكرر تأكيد موقفنا الراسخ بأن السبيل لحل الصراعات الطويلة الأمد إنما هو عبر اتباع نهج تفاوضي متفق عليه بصورة متبادلة، وليس عبر اتخاذ الإجراءات من جانب واحد.

السيد غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): تشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى وجود ما يربو على ٢٦ مليون شخص من المشردين داخليا في جميع أنحاء العالم. وقد خرج هؤلاء الأشخاص من ديارهم بسبب الحروب والمنازعات السياسية والنشاط الإجرامي والكوارث الطبيعية. وليس ثمة منطقة واحدة في العالم لم تتأثر بهذه المأساة الإنسانية.

وقد اعترفت الأمم المتحدة باتساع نطاق مشكلة المشردين هذه وسعت إلى العمل من أجل حلها عبر مجموعة متنوعة من الطرق. وتساعد المفوضية حاليا ما يزيد على ١٥ مليون نازح في ٢٦ بلدا. وللأمين العام ممثل خاص بشأن الحقوق الإنسانية للمشردين داخليا. وعيّن مجلس حقوق الإنسان مقررا خاصا معنيا بحقوق الإنسان للمشردين داخليا. واعتمدت الجمعية العامة أيضا قرارات مثل القرار ١٦٢/٦٤ المعنون ”توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا“.

وتنظر سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى مشروع القرار A/67/L.68 على أنه تناول خاص بكل منطقة للمبادئ الإنسانية التي تشكل الأساس لعمل المجتمع الدولي المتعلق بمسألة المشردين داخليا في الماضي والحاضر على حد سواء. ويعيد مشروع القرار التأكيد على حق المشردين في العودة الآمنة والكريمة. ويؤكد على أهمية حقوق الملكية ذات الصلة بتلك المسألة. ويؤكد عدم قبول التغيرات الديمغرافية القسرية. ويؤكد على ضرورة تمكين المنظمات الإنسانية الدولية من الوصول إلى السكان المتضررين. ويدعم العمل الذي تم التعهد به بشأن المسائل الإنسانية في مناقشات جنيف –التي تظل، على الرغم من مشاكلها المعترف بها – المنتدى الوحيد الذي يجتمع فيه أصحاب المصلحة المعنيون بهدف التصدي لتلك المسائل. ويدعو مشروع القرار أيضا إلى وضع جدول زمني

لعودة المشردين، ويحافظ على أداة التبليغ الحالية، المتمثلة في التقرير السنوي للأمين العام.

وفي حين أن المجتمع الدولي قد يكون له بعض الخلافات المشروعة والمستمرة فيما يتعلق بتحديد المعايير الخارجية للحقوق التي تمنح الأشخاص حق النزوح الداخلي والتزامات الدول في ذلك الصدد، فإن مشروع قرار اليوم لا يتناول تلك المسائل. وبدلا عن ذلك، يورد مشروع القرار تطبيقات إنسانية في نطاق ضيق للمبادئ المتفق عليها عالميا بشأن حالة معيّنة من النزوح الداخلي المثير للقلق.

وبما أن معظم النازحين داخليا في العالم مشردون بسبب الحروب والمنازعات السياسية، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين تدرك تماما أنه من الصعب فصل الجوانب الإنسانية من المسائل السياسية التي تشكّل أساسا لتلك المآسي في غالب الأحيان.

ومع ذلك، فإننا نتفق مع تقرير الأمين العام لعام ٢٠١١ بشأن هذه المسألة، إذ يقول:

”وهكذا، لا يمكن الربط رسميا بين حق العودة وممارسة الشخص المشرّد داخليا له وبين المسائل السياسية أو إبرام اتفاقات السلام. ويلزم الاعتراف بالعودة كحق من حقوق الإنسان وكقضية إنسانية يجب معالجتها بغضّ النظر عن أي تسوية للنزاع الذي نشأت عنه الحالة“ (A/65/846، الفقرة ٢٥.

ليس لسانت فنسنت وجزر غرينادين مصلحة في إقحام نفسها في المناقشات والمفاوضات الجارية بين الأطراف أو الحكم مسبقا على المسائل القانونية والسياسية المعقدة التي يتعين عليهم حلها. بناء على ذلك، فقد أنعمنا النظر في نص مشروع قرار اليوم خشية أن يكون فيه ما يشي بالتسييس أو التحيز، أو التداخل مع العمليات الجارية. ومن دواعي رضانا أن مشروع القرار يركز فقط على التحديات الإنسانية للمشردين داخليا موضوع النظر، ونثني على صائغي النص لتركيزهم ومثابرتهم في هذا الصدد.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يمضي محبورا إلى تبني مبادئ عامة بدون أن يلتزم بتطبيق هذه المبادئ العامة لاحقاً في سياقات محددة. لقد أعربت سانت فنسنت وجزر غرينادين في السابق عن قلقها على الاحتياجات الإنسانية للمشردين داخليا في أذربيجان، وكولومبيا، ودولة فلسطين، وهايتي، ضمن مناطق أخرى. في مواجهة مشروع القرار، لا نتحرج في الإعراب عن القلق بقدر مماثل على المشردين داخليا في المناطق موضوع النظر اليوم.

بناء على ذلك، ستصوت سانت فنسنت وجزر غرينادين مؤيدةً مشروع القرار.

السيدة بورغستولر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): هذه هي السنة الخامسة على التوالي التي يجري فيها البت في مشروع القرار المعروض علينا منذ تقديمه إلى الجمعية العامة. للأسف، لم يتحقق تقدم جوهري في مجالات الأمن وحقوق الإنسان أو المجال الإنساني بشأن المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية.

قبل المناقشات الدولية المقبلة المقرر إجراؤها في ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه في جنيف، تود السويد أن تدعو جميع المشاركين في تلك المناقشات إلى العمل معا من أجل وضع ترتيبات مستدامة تتعلق بالأمن والحالة الإنسانية، واضعين في الاعتبار احتياجات السكان المحليين.

تود السويد أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد دعمها القوي لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. ستصوت السويد مؤيدةً مشروع القرار

A/67/L.68، كما فعلت في السنوات السابقة، ونود أيضا أن ندعو الآخرين إلى الانضمام إلينا في تأييد مشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.68، المعنون ”حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا“.

طُلِب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، النمسا، بلجيكا، بليز، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، دومينيكا، إستونيا، غامبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، وملاوي، وملديف، مالطة، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بالاو، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، إسبانيا، السويد، توفالو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو

المعارضون:

أرمينيا، بيلاروس، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ميانمار، ناورو، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، صربيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، زمبابوي

الممتنعون: عن التصويت

الجزائر، الأرجنتين، أنغولا، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، دولة ابوليفيا لمتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، الكاميرون، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، قبرص، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، مصر، إريتريا، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، غانا، غواتيمالا، فيجي، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، العراق، إسرائيل، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، ليبريا، ليبيا، ماليزيا، مدغشقر، المكسيك، المغرب، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، سنغافورة، سيشيل، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سوازيلند، سورينام، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، توغو، أوغندا، تركيا، تونس، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، اليمن، زامبيا

اعتمد مشروع القرار A/67/L.68 بأغلبية ٦٢ صوتا مقابل ١٦، مع امتناع ٨٤ عضوا عن التصويت (القرار ٦٧/٢٨٦).

[فيما بعد، أبلغ وفد أذربيجان أمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا؛ وأبلغ وفدا السنغال والمملكة العربية السعودية الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن

أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد انتواغي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): يتعاطف وفد بلدي كل التعاطف مع محنة المشردين داخليا في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. وفي الواقع، نشعر بالقلق لأن إيجاد حل للمشكلة يستغرقنا أمداً طويلا. إننا نحترم أيما احترام الحاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى السكان المتضررين، غير أن وفدي يرى أنه لا بد من إيجاد حل للمشكلة وأنه، في سعينا لهذا الحل، يجب أن نسترشد بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

لقد شجعتنا في السنوات الخمس الماضية تقارير الأمين العام عن الحالة. ويشير التقرير الأخير للأمين العام إلى أن عملية جنيف (A/67/869) لا تزال هي الحل الوحيد القابل للتطبيق للمشكلة. ويرى وفد بلدي ضرورة أن نتفادي تقويض عملية جنيف أو حتى الحكم مسبقا على نتائجها.

ونعتقد أن على أطراف الصراع ممارسة ضبط النفس والسير وفق خطوط عملية جنيف. بالامتناع عن التصويت على قرار اليوم، تود بوتسوانا ببساطة أن تقول إن على طرفي النزاع ممارسة ضبط النفس وإتاحة الفرصة لعملية جنيف، طالما أن تقرير الأمين العام يشير إلى أنها لا تزال الحل الوحيد القابل للتطبيق للمشكلة.

السيد غويربير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تود سويسرا أن تعلل امتناعها عن التصويت على القرار ٢٦٨/٦٧، الذي قدمه ممثل جورجيا والمعنون ”حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا“.

تأكيداً لسياستها القائمة، تذكِّر سويسرا بواجب إيلاء اهتمام خاص لحالة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين في حالات ما بعد انتهاء الصراع، وحقهم في العودة إلى مواطنهم الأصلية. أتاحت سويسرا، على أراضيها، أفضل الظروف الممكنة للمناقشات التي عقدت في جنيف في أعقاب صراع عام ٢٠٠٨. وتعتقد أن ذلك كان المحفل المناسب لإجراء مناقشات بشأن مسألة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. لذلك، تدعم سويسرا جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتوصل إلى حل على أساس توافق الآراء بين الأطراف في قضية المشردين داخليا واللاجئين.

السيد فرنانديز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): بالرغم من أن البرازيل تعترف بصعوبة الحالة الناجمة عن العدد الكبير من المشردين داخليا واللاجئين من جورجيا، فقد حافظنا على امتناعنا عن التصويت اليوم لأننا نعتقد أن القرار ٢٦٨/٦٧ يتناول مسائل تخضع للنقاش في جنيف.

تؤيد البرازيل السلامة الإقليمية لجورجيا، ولا تعترف باستقلال أبخازيا أو أوسيتيا الجنوبية.

وتثق البرازيل بأن الحالة في جورجيا يمكن أن تحل من خلال الحوار وتشجعها الاتصالات التي جرت في الآونة الأخيرة بين جورجيا وروسيا. سيتوقف التغلب على التحديات التي تواجه المشردين داخليا واللاجئين على تهيئة الظروف السياسية المواتية لعودتهم وعلى تهيئة بيئة أمنية مستقرة.

واتساقا مع آخر تقرير للأمين العام عن هذه المسألة (A/67/869)، تحث البرازيل الطرفين على بذل الجهود بهدف إيجاد الحلول الدائمة لحالة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، مع مراعاة حقهم في العودة، بصفة خاصة. وتكتسي تدابير بناء الثقة وزيادة التعاون وتعزيز الحوار بين الطرفين أهمية خاصة تحقيقا لهذه الغاية.

السيد إيفانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لأعلل تصويتنا على القرار ٢٦٨/٦٧.

صربيا، بوصفها بلدا واجه حالة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا دامت طويلا في أراضيها، ملتزمة التزاما تاما بإيجاد حلول عادلة وشاملة ومستدامة لحالات التشريد في جميع أنحاء العالم. نحن نؤيد الممارسة المترسخة لدى الجمعية العامة المتمثلة في السعي إلى التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن معالجة المسائل الإنسانية الحساسة عن طريق اعتماد قرارات جرى التفاوض بشأنها بعناية بتوافق الآراء. وتحقيقا لهذه الغاية، نرى أنه ينبغي للجمعية العامة مواصلة التعامل مع قضايا التشريد في الإطار الشامل لمشاريع القرارات المواضيعية بشأن المشردين داخليا واللاجئين التي اعتمدت في اللجنة الثالثة.

اسمحوا لي أن أشدد على أن صربيا تحترم سيادة جميع الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك جورجيا، وتفهم قلق جورجيا بشأن حالة المشردين داخليا واللاجئين. نحن ندعم كل الجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل ودائم لحالات محددة للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. ولذلك، فإن القرارات الرامية إلى إيجاد هذه الحلول ينبغي، في رأينا، أن تعتمد بتوافق الآراء.

لهذا السبب، وعلى غرار السنوات السابقة، مع الإقرار بأهمية العناصر الواردة في القرار الذي اعتمد للتو التي تنطبق على مشكلة التشريد بصفة عامة، لم تستطع صربيا تأييده.

السيد إيلر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة لكي أعلل موقفنا بإيجاز. نحن نشعر بالقلق لأن المنازعات في منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا تظل دون حل. للحالة عواقب اقتصادية واجتماعية وإنسانية خطيرة، بالنسبة لشعب جورجيا في المقام الأول، وأيضا بالنسبة لشعوب منطقة القوقاز ككل.

تؤيد تركيا جميع الجهود الرامية إلى كفالة التوصل إلى حل سلمي لهذه المنازعات. وندعو جميع الأطراف إلى العمل من أجل تحقيق السلام الشامل والمستدام الذي من شأنه أيضا أن يكفل عودة المشردين داخليا واللاجئين. نحن مستعدون، بصفتنا من بلدان المنطقة وجارا لجورجيا، للمساهمة في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية. وأود أن أؤكد من جديد التزام تركيا الثابت تجاه سيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وما برحنا نعتقد بأن محادثات جنيف توفر أيضا منتدى قيِّما لمعالجة مسألة عودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين دون أي عوائق بصورة طوعية وآمنة تحفظ لهم كرامتهم. ويحدونا الأمل أن تجرى مناقشات جنيف بما يفضي إلى تحقيق كامل إمكاناتها بغية التوصل إلى نتائج إيجابية وملموسة. وتحقيقا لهذا، نحض جميع الأطراف على الانخراط بجدية مع الآخرين بطريقة تنم عن التعاون واتخاذ إجراءات لبناء الثقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.